

مكتب وزير
الدولة لشؤون
مكافحة الفساد



ورشة عمل بشأن

"تعزيز دور النظام القضائي في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"

بيروت، الجمهورية اللبنانية

20-19 شباط 2018

فندق سمولفيل/ Smallville Hotel

البرنامج



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

مقدمة

منذ تسعينيات القرن الماضي، ازداد اهتمام دول العالم والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بدعم عملية تطوير النظم القضائية وتحديثها بمؤسساتها المتعددة، بما في ذلك القضاء والنيابات العامة والمحاكم على اختلاف انواعها والإدارت المرتبطة بها إضافة الى المؤسسات المساندة كأجهزة الضابطة العدلية على سبيل المثال.

يعبر هذا الاهتمام المتنامي عن القناعة الراسخة بأهمية هذه النظم ودورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام وحماية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد بادرت الجهات المعنية في لبنان الى اتخاذ خطوات إصلاحية هامة في سبيل دعم استقلال القضاء، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى مؤسسات النظام القضائي، وتنمية المهارات الفنيّة للقضاة والمعاونين لهم. لكن على الرغم من ذلك، تبقى الحاجة قائمة الى مزيد من العمل في هذا المجال لمعاونة الجهات القضائية والمؤسسات المرتبطة بها على القيام بأدوارها ومعالجة التحديات الماثلة أمامها في مجالات مختلفة، ولعل من بين أهمها تلك المرتبطة بدور النظام القضائي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال مسارين وهما: المسار المتعلق بالتعامل مع قضايا الفساد، مالياً وإدارياً وجزائياً، والمسار المتعلق بتعزيز النزاهة داخل المؤسسات المعنية وفق الأولويات الوطنية استنادا الى المعايير الدولية والتجارب المقارنة.

في هذا الإطار العام، تنظّم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالشراكة مع وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومكتب وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورشة عمل تحت عنوان "تعزيز دور النظام القضائي في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"، وذلك في بيروت بتاريخ 19-20 شباط 2018، بحضور حوالي 35 مشاركاً من الوزراء وكبار القضاة والمسؤولين المعنيين من الجهات المنظمة المذكورة اعلاه إضافة الى مجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة والنيابة العامة التمييزية والنيابة العامة المالية وخبراء إقليميين ودوليين.

تهدف ورشة العمل إلى تمكين المشاركين من بلورة تصورات ومقترحات محددة على المدى القريب والمدين المتوسط والبعيد، تُعنى بدعم دور النظام القضائي اللبناني، بمؤسساته المختلفة، في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بناءً على مداخلات سيقدمها المسؤولون المعنيون حول الإنجازات والتحديات ذات الصلة، إضافة الى استعراض للمعايير الدولية وبعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة، وذلك في إطار العمل على تنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، التي أصبح لبنان طرفاً فيها في العام 2009، وتطبيقاً للأجندة العالمية للتنمية المستدامة للعام 2030، وبصفة خاصة الهدف 16 المتعلق بموضوع "السلام والعدل والمؤسسات".

تأتي ورشة العمل في إطار السعي الى وضع المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتعدّ هذه الاستراتيجية الاولى من نوعها في تاريخ الجمهورية اللبنانية، وقد تولى إعدادها لجنة مصغرة شكّلت بقرار من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العام 2016، وذلك تحت مظلة اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد واللجنة الفنية المكلفة بمعاونتها،

والمشكلتين بقرارين صادرين عن رئيس مجلس الوزراء في العام 2011. جاء مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد نتاج مشاورات اللجنة المصغرة مع عدد من الأطراف المعنيين بمن فيهم وزراء وبرلمانيين وقضاة ورؤساء الهيئات الرقابية ومسؤولين في القطاع العام وممثلين عن نقابات المهن الحرة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد جرى عرضها واعتمادها وطلب اعداد مخططها التنفيذي في اجتماع موسّع انعقد في السراي الكبير بتاريخ 27 نيسان 2017، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ومشاركة أعضاء اللجنتين الوزارية والفنية، إضافة الى أعضاء اللجنة المصغرة.

جدول الأعمال

الاثنين في 19 شباط 2018

09.45 – 09.00 الجلسة الافتتاحية

الهدف: عرض سياق ورشة العمل والنتائج المتوقعة منها، بما في ذلك الخطوط العامة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والخطوات المتبقية لإنجازها، وأهميتها في إطار التزامات الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ربطاً بأهداف التنمية المستدامة والاستحقاقات الدولية ذات الصلة.

- د. عناية عز الدين، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- السيد نقولا تويني، وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد
- القاضي جان فهد، رئيس مجلس القضاء الاعلى
- القاضية ميسم النويري، المديرية العامة لوزارة العدل، عن وزير العدل، السيد سليم جريصاتي
- السيد فيليب لازاريني، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية

09.45 – 11.15 الجلسة الأولى

الهدف: عرض لأبرز المعايير الدولية والتجارب المقارنة المعنية بنزاهة النظم القضائية، وبصفة خاصة، تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة الى تلك الممارسات والمبادرات التي بيّنت الدراسات جدواها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المعنية.

المتحدثون

- أركان السبلاني، رئيس المستشارين الفنيين لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- جايسون رايلت، مسؤول منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- القاضي محمد بنعليو، قاض من الدرجة الاستثنائية ورئيس غرفة محكمة النقض، المملكة المغربية

11.15 - 11.30 استراحة

11.30 - 14.00 الجلسة الثانية

الهدف: عرض لأبرز الجهود المبذولة في لبنان لتعزيز قدرات النظام القضائي ونزاهة مؤسساته المتعددة، والخطط المتبناة والتدابير المتخذة في هذا الإطار لمعالجة التحديات التي تواجه هذه الجهود وصولاً إلى بلورة توصيات محددة على المدى القريب والمدين المتوسط والبعيد.

المتحدثون

- القاضي جان فهد، رئيس مجلس القضاء الأعلى
- القاضي بركان سعد، رئيس هيئة التفتيش القضائي
- القاضي ندى دكروب، رئيسة معهد الدروس القضائية
- القاضية سهير حركة، المسؤولة عن برنامج التدريب المستمر

مناقشة عامة

14.00 الغداء

الثلاثاء في 20 شباط 2018

09.00 - 10.30 الجلسة الثالثة

الهدف: عرض لأبرز المعايير الدولية والتجارب المقارنة المعنية بدور النظم القضائية في ممارسة الرقابة على قرارات السلطة العامة وفي التحقيق والادعاء والمحاكمة في قضايا الفساد، مالياً وإدارياً

وجزائياً، وإنفاذ الاحكام ذات الصلة، دعماً للالتزام بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومنعاً للإفلات من العقاب.

المتحدثون

- أركان السبلاني، رئيس المستشارين الفنيين لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- جايسون رايلكلت، مسؤول منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- القاضي محمد بنعليو، قاض من الدرجة الاستثنائية ورئيس غرفة بمحكمة النقض، المملكة المغربية

11.00 – 10.30 استراحة

13.15 – 11.00 الجلسة الرابعة

الهدف: عرض لأبرز الجهود المبذولة في لبنان لتعزيز دور النظام القضائي في الرقابة على قرارات السلطة العامة والتحقيق والادعاء والمحاكمة في قضايا الفساد وإنفاذ الاحكام القضائية، بما في ذلك الخطط المتبناة والتدابير المتخذة في هذا الإطار، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الجهود وصولاً إلى بلورة توصيات على المدى القريب والمدين المتوسط والبعيد.

المتحدثون

- القاضي هنري خوري، رئيس مجلس شوري الدولة
- القاضي احمد حمدان، رئيس ديوان المحاسبة
- القاضي سمير حمود، النائب العام لدى محكمة التمييز
- القاضي علي ابراهيم، النائب العام المالي
- القاضي جون القزبي، عن المديرية العامة لوزارة العدل، القاضية ميسم النويري

مناقشة عامة

13.30 – 13.15 استراحة

الهدف: عرض لخلاصات ورشة العمل وللجهود المبذولة في مجلس النواب في ما يتعلق بالمواضيع المطروحة واتاحة المجال أمام المشاركين لتقديم أي مقترحات أخرى لتعزيز دور النظام القضائي اللبناني في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المتوقع إطلاقها في نيسان من هذا العام.

خلاصات ورشة العمل

- القاضي محمد وسام المرتضى، أمين سرّ مجلس القضاء الأعلى

كلمة لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب

- النائب روبير غانم، رئيس لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب

كلمة لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب

- النائب الدكتور ميشال موسى، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب

مناقشة عامة

اختتام ورشة العمل